تستمد الزخم مما تمتلكه من مقومات أساسية رصينة.. والنمو المحقق بنتائجها المالية في النصف الأول

«ميد»: البنوك الكويتية تستعيد توازنها.. وستحقق أداءً قوياً بنهاية 2023

- القطاع المصرفي الكويتي مازال يتمتع برسملة عالية وسيولة جيدة تتجاوزان المتطلبات التنظيمية
- معدلات القروض المتعثرة بالكويت الأدنى مقارنة بنظيراتها خليجياً.. تدعم استمرار الأداء القوي
- جودة أصول البنوك مدعومة بأداء جيد للقطاع العقاري.. غير المنكشف كثيراً على الاستثمارات الأجنبية
- عملاء البنوك في المتوسط من المواطنين العاملين بالقطاع العام.. من ذوي المخاطر المتدنية

محمود عيسى

ذكرت مجلة «ميد» أن البنوك الكويتية بدأت الدخول في مرحلة إعادة التوازن، حيث تستمد الزخم مما لديها من مقومات أساسية رصينة، بالإضافة إلى النمو الذي حققته خلال الفترة الماضية وفقا للنتائج الجيدة التي أعلنتها مؤخرا، الأمر الذي يعتبر محفزا للتفاؤل وتوقع المزيد من التحسن في أداء هذه المؤسسات المالية على المدى القريب.

وفي تحليل بقلم المحرر جيمس غافن، المتخصص بالشؤون المالية وتحليلات الاقتصاد والطاقة، اعتبرت المجلة انخفاض مستويات القروض المتعثرة وتحسن معايير التمويل من العوامل المساعدة للقطاع المصرفي الكويتي على تحقيق أداء قوي في 2023، وقد بدأت تلوح في الأفق بشائر حصول هذه البنوك على فرص الإقراض لتمويل المشاريع التي ستتم ترسيتها في وقت لاحق.

وقالت المجلة إن البنوك الكويتية تتخذا مسارا صحيحا في مضمار تحقيق الربحية، حيث تجلى ذلك في نتائج نصف العام الحالي، والتي كانت ترجمه لأداء قوي لأكبر البنوك في النظام المصرفي الكويتي الذي يضم 10 بنوك تعمل بصورة متناغمة ومتسقة.

ومع أن المحلل استبعد تكرار مستويات النمو التي حققتها البنوك العام الماضي، التي شهدت زيادة صافي الدخل بنسبة 25,3٪ في المتوسط، التي تحققت بفضل تضخم هوامش الفائدة وانخفاض قيمة القروض المحتمل تعثرها، والتركيز المستمر على كفاءة التكلفة، إلا انه أشار إلى احتمال تحقيق أرباح بنسبة من خانتين في النصف الثاني بفضل توقع تكرار النمو لسنة كاملة.

وعلى صعيد متصل، قال الكاتب إن بنك الكويت الوطني، حقق 16٪ زيادة في أرباح النصف الأول من 2023 لتصل إلى 275,3 مليون دينار، بفضل ارتفاع دخل الفوائد، فيما ارتفع إجمالي الأصول في النصف الأول بنسبة 5,3٪ إلى 36,1 مليار دينار.

ومن شأن تحسن معايير القروض المتعثرة، التي تعتبر بالفعل الأدنى مقارنة بنظيراتها في الخليج ودعم معدلات التمويل بقوة أن يضيفا مزيدا من القوة لأداء البنوك.

وفي سياق تقييمه لأداء البنوك الكويتية في وقت سابق من هذا العام، أثنى صندوق النقد الدولي على هذا الإنجاز، مشيرا إلى أن البنوك لاتزال تتمتع برسملة عالية وسيولة جيدة، وكلتاهما تتجاوز بشكل مريح المتطلبات التنظيمية الاحترازية. ويذكر أن متوسط معدل كفاية رأس المال العام الماضي بلغ 17,3٪ وهو أعلى من متطلبات البنك المركزي المقررة بواقع 12٪.

وأشار المحلل إلى تدني معدلات القروض المتعثرة وفقا للمعايير الإقليمية، لافتا إلى أن قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة في الكويت ليس نشطا كما هو الحال في بعض دول الخليج الأخرى، مما يعني التعامل مع عدد أقل من العملاء المعسرين، فضلا عن أن عملاء البنوك في المتوسط هم من المواطنين الكويتيين العاملين في القطاع العام، ويعتبرون من ذوي المخاطر المتدنية.

كما تستمد جودة أصول البنوك الكويتية قوتها من الأداء القوي لقطاع العقارات في الكويت، الذي لديه القليل من الانكشاف على الاستثمارات الأجنبية نسبيا، مما يزيل مخاطر التقلبات التي تحركها المضاربة التي تؤثر على نشاطات البنوك.

وقالت المجلة انه يجب أن يظل الإقراض للقطاع الخاص قويا، على الرغم من سلسلة زيادات الفائدة التي نمت بمقدار 250 نقطة أساس منذ أن بدأت دورة تشديد السياسة النقدية العالمية في عام 2022، وبلغ متوسط نمو الإقراض 7,7٪ العام الماضي، على الرغم من أن هذا العام لن يكون مرتفعا بهذه النسبة.

ولفت المحلل إلى أن قانون الرهن العقاري الجديد الذي يسمح للبنوك المحلية بتقديم قروض إسكانية تصل إلى 140 ألف دينار على أن تغطي الدولة الفائدة المستحقة على أول 70 ألف دينار منها نيابة عن المقترض، ينطوي على زخم قوي لنمو الائتمان.

ويمكن أن تؤدي الزيادة في منح المشاريع هذا العام إلى زيادة الائتمان من الناحية الفنية، لكن النمو الفاتر المتوقع من جانب المستهلك قد يكون له تأثير ضاغط على إجمالي أداء القروض.

وعلى الجانب التنظيمي، فقد أشاد صندوق النقد الدولي ببنك الكويت المركزي على مراجعته المنتظمة لمدى كفاية النظام المالي والمصرفي ومجموعة أدوات السياسة الاحترازية الكلية التي يطبقها، مشيرا إلى ان البنك سيواصل إجراء اختبارات الضغط بانتظام على مرونة النظام المصرفي في مواجهة مخاطر الاستقرار المالي الناشئة.

لكن الصندوق قال إن الضمان الشامل الحالي على الودائع المصرفية يجب استبداله تدريجيا بإطار تأمين محدود على الودائع لمواجهة المخاطر الأخلاقية، داعيا إلى وجوب إلغاء سقف سعر الفائدة على القروض التجارية تدريجيا لدعم كفاءة تسعير المخاطر المعقولة والعرض الائتماني للشركات الصغيرة والمتوسطة.

وختمت «ميد» بالقول انه لا تلوح في افق القطاع المصرفي الكويتي بوادر لأي عمليات اندماج أو استحواذ كبيرة أو في طور الإعداد هذا العام، ولكن البنوك الكويتية سترحب باستقرار النمو بعد الاضطرابات التي شهدتها السنوات الماضية، وان كان هذا النمو غير مألوف.

202 مليون دينار محصلة السيولة الأسبوعية بمتوسط يومي 40 مليوناً

18 مليون دينار مكاسب «البورصة» في أسبوع

شريف حمدي

أنهت مؤشرات بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على تباين لافت في اداء مؤشراتها، وذلك من خلال إقبال ملحوظ على الأسهم المتوسطة والصغيرة بالسوق الرئيسي ليحقق مؤشر السوق ارتفاعا بنسبة 3,9٪، فيما استمرت عمليات تصريف الأسهم القيادية ليتراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,9٪، وسط توقعات بأن تعود عمليات الشراء على الأسهم بعد تراجع أسعار الكثير منها خلال الجلسات الأخيرة لتصل لمعدلات مشجعة على الشراء.

وعلى إثر الزخم الشرائي لأسهم السوق الرئيسي، ارتفعت القيمة السوقية لبورصة الكويت بنسبة 0,04٪ بإضافة 18 مليون دينار ليصل الإجمالي إلى 42,19 مليار دينار ارتفاعا من 42,17 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي.

وتراجعت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 10٪ بنهاية التعاملات الاسبوعية، إذ بلغت المحصلة الاجمالية 202 مليون دينار بمتوسط 40,4 مليون دينار مقارنة مع 225 مليون دينار بمتوسط يومي 45 مليون دينار الأسبوع الماضي، ولا تزال الأسهم القيادية وخاصة البنكية في صدارة قائمة أكثر الأسهم استحواذا على السيولة، وفي مقدمتها سهم بيت التمويل الكويتي «بيتك» الذي حظي بتداول أكثر من مليوني سهم بقيمة تخطت 1,6 مليار دينار.

كما تراجعت كميات الأسهم المتداولة بنهاية التعاملات الأسبوعية بنسبة 5,7٪، إذ بلغت كميات التداول خلال الأسبوع 1059 مليون سهم انخفاضا من 1124 مليون سهم الأسبوع الماضي.

وتباين اداء المؤشرات بنهاية تعاملات الأسبوع، إذ تراجع مؤشر السوق الأول بنسبة 0,9٪ بخسارة 72 نقطة ليصل المؤشر إلى 7860 نقطة مقارنة مع 7933 نقطة الأسبوع الماضي، في المقابل ارتفع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 3,9٪ بإضافة 217 نقطة ليصل المؤشر إلى 5781 نقطة مقارنة مع 5564 نقطة الأسبوع الماضي، وارتفع مؤشر السوق العام بنسبة 0,04٪ بإضافة نقطتين ليصل إلى 7147 نقطة ارتفاعا من 7145 نقطة الأسبوع الماضي.

وعلى مستوى تعاملات الأجانب على أسهم السوق الأول، لوحظ اقبال شرائي من خلال زيادة نسب الملكيات في أسهم 12 شركة وبنكا، مقابل تقليصها في اسهم شركتين فقط، في المقابل تم الاحتفاظ بذات النسب في أسهم 17 شركة وبنكا بنهاية تعاملات الاسبوع.

وبلغت قيمة ملكيات الأجانب في أسهم السوق الأول وفقا لبيانات البورصة بتاريخ 9 أغسطس الجاري نحو 5,27 مليارات دينار، مقارنة مع 5,32 مليارات دينار الأسبوع الماضي.

الاحتياطيات الأجنبية السائلة تغطي احتياجات البلاد من الواردات لـ 13 شهراً

13,06 مليار دينار احتياطي النقد الأجنبي للكويت بنهاية يوليو

علاء مجيد

بلغ الاحتياطي النقدي الأجنبي للكويت بنهاية شهر يوليو الماضي 13,06 مليار دينار، بتراجع على أساس شهري بلغت نسبته 2,82٪ وبانخفاض قدره 380 مليون دينار خلال الشهر مقارنة مع 13,44 مليار دينار في شهر يونيو الماضي.

ويمثل الاحتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي، وبحساب الاحتياطيات السائلة نجد أنها تغطي احتياجات الكويت من الواردات لأكثر من 13 شهرا وهو ما يفوق المعدل العالمي بـ 4 أضعاف، حيث يعتبر الحد الآمن أن يغطي الاحتياطي النقدي الأجنبي السائل بعدم احتساب الذهب 3 اشهر من متوسط قيمة الواردات.

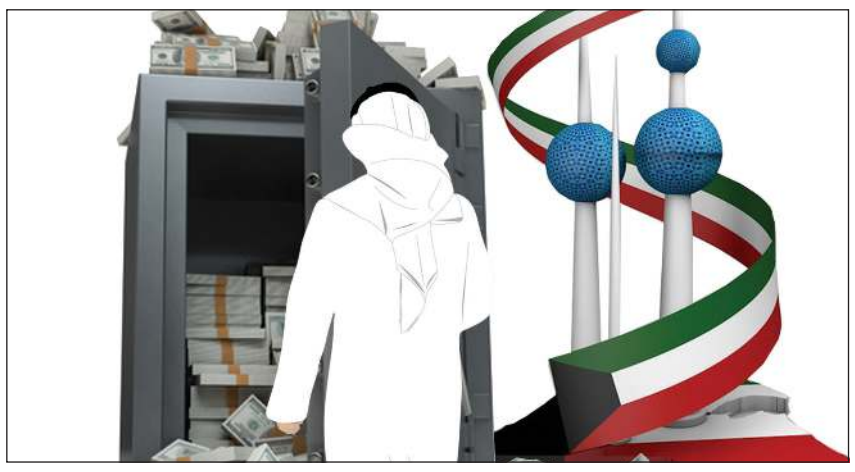

وكعادة جميع السنوات السابقة لم يتغير احتياطي الكويت من الذهب الذي استقر عند 79 طنا بحسب مجلس احتياطي الذهب العالمي وتبلغ القيمة الدفترية لتلك الكمية من الذهب لدى الكويت 31,7 مليون دينار وذلك حسب الأسعار وقت الشراء وليس بالقيمة السوقية الحالية.

وبحسب النشرة الشهرية لبنك الكويت المركزي، وصل إجمالي موجودات البنك 13,44 مليار دينار موزعة بين الاحتياطيات الأجنبية السائلة التي تمثل السواد الأعظم بـ 13,06 مليار دينار بالإضافة الى الاحتياطيات الذهبية بقيمة 31,74 مليون دينار واحتياطيات اخرى بمقدار 345,7 مليون دينار. وتقيس الموجودات الأجنبية قوة المركز المالي الخارجي والقدرة على مقاومة الضغوط التي تتعرض لها العملة المحلية.

قطاع مبيعات الهواتف لدى الشركة سجل تراجعاً بـ 2,4٪ خلال الربع الثاني إلى 39,7 مليار دولار فقط

«آيفون 15».. هل ينقذ «آبل» من تراجع إيراداتها وهبوط قيمتها السوقية؟

تراهن شركة آبل على إطلاق هاتفها الجديد «آيفون 15»، الذي تستعد للكشف عنه خلال الربع الثالث من العام الحالي، لتعويض خسائرها بعدما تراجعت مبيعات قطاع هواتفها بمعدل 2,4٪، حيث سجل القطاع مبيعات بقيمة 39,7 مليار دولار فقط خلال الربع الثاني من العام الحالي.

ومنذ مطلع شهر أغسطس الجاري سجل سهم «آبل» أطول سلسلة خسائر متتالية هذا العام على مدار الجلسات الخمس المنتهية يوم الاثنين الماضي، ليفقد خلالها أكثر من 9٪ من قيمته، حيث خسرت «آبل» نحو 300 مليار دولار من قيمتها السوقية منذ بداية الشهر الجاري، على الرغم من تعويضها لهذه الخسائر جزئيا بنهاية تعاملات الأسبوع، بحسب موقع «مباشر».

وقد أرجعت الشركة تراجع إيراداتها إلى بطء ملحوظ في أوضاع سوق الهواتف بشكل عام في الولايات المتحدة، إلى جانب عدم استقرار قيمة العملات الأجنبية عالميا، ومن المتوقع تقديم هواتف الشركة الجديدة «آيفون 15» مجموعة من المزايا التي من شأنها تحسين أوضاع مبيعات قطاع الهواتف في الشركة.

وأعلنت الشركة في الأسبوع الماضي، تراجع الإيرادات الكلية بنسبة 1٪ على أساس سنوي خلال الربع الثاني إلى 81,8 مليار دولار، مقابل 81,69 مليار دولار متوقعة، بضغط من تراجع إيرادات المنتجات الرئيسية، وتقول تقارير إن آبل من المتوقع أن تشهد تراجعا كبيرا في إيراداتها خلال الربع الثالث من العام الحالي، بمعدل هبوط للإيرادات لم تشهده الشركة منذ 2016.

وقد يكون لدى «آيفون 15» فرصة مميزة لتحقيق المبيعات المنشودة من جانب آبل، نتيجة كونها عائلة الهواتف الأكثر تطورا التي تقدمها آبل منذ عام 2020، عندما قدمت الشركة «آيفون 12» المصحوب بدعم الجيل الخامس.

وتعول آبل، وفق «بلومبيرغ»، على مبيعات «آيفون 15» في موسم أعياد الكريسماس، لكن ذلك يعتمد على ضمان توفير ظروف إنتاجية مستقرة داخل مصانعها في الصين، ومن المتوقع أن تحقق «آبل» انتعاشة في معدلات المبيعات مع نهاية العام، بعد أن يتم الكشف بشكل رسمي عن الإصدار الجديد من هاتف آيفون في شهر سبتمبر المقبل، آيفون 15.